

الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)

توفر وثائق الموازنة بمرور الوقت

منذ عام ٢٠١٢ قامت الحكومة اللبنانية بتقليل إمكانية توفير معلومات الميزانية عن طريق ما يلي:

- إخراج مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية لأغراض داخلية فقط.
- عدم نشر التقارير الدورية في الوقت المناسب.

وعلاوة على ذلك، فشلت الحكومة اللبنانية في تحقيق التقدم بالطرق التالية:

- عدم إخراج البيان التمهيدي للموازنة، أو الموازنة المقررة، أو موازنة المواطنين، أو المراجعة نصف السنوية، أو تقارير المراجعة.

الوثيقة	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٥
البيان التمهيدي للموازنة	●	●	●	●
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	●
الموازنة المقررة	●	●	●	●
موازنة المواطنين	●	●	●	●
التقارير السنوية	●	●	●	●
المراجعة نصف السنوية	●	●	●	●
تقرير نهاية العام	●	●	●	●
تقرير المراجعة	●	●	●	●

● لم يتم إخراجها/نشرها في وقت متأخر ● تم إخراجها لأغراض داخلية فقط ● تم نشره

تُعد درجة لبنان المقدرة بنحو ٢ درجة في مؤشر الموازنة المفتوحة في عام ٢٠١٥ أقل من درجتها في عام ٢٠١٢ بشكل كبير.

مشاركة الجمهور

عناصر مشاركة الجمهور

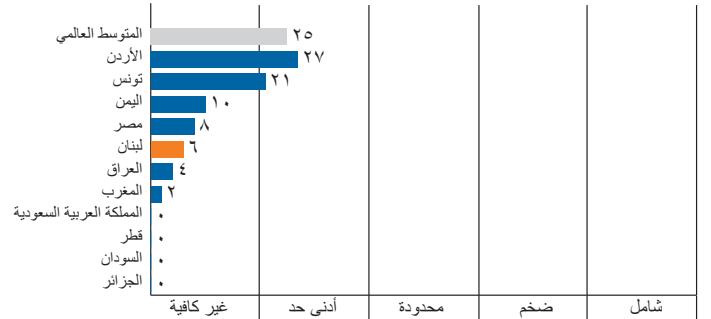


تشير درجة لبنان المقدرة بنحو ٦ من أصل ١٠٠ درجة إلى أن توفير فرص للجمهور للمشاركة في عمليات وضع الموازنة يُعد **ضعيفاً**. وتُعد أقل من متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو ٢٥ درجة.

تشير النتائج إلى أن الشفافية وحدها لا تُعد كافية لتحسين الإدارة، وأن مشاركة الجمهور في إعداد الموازنة يمكن أن تزيد من النتائج الإيجابية المرتبطة بمزيد من الشفافية للموازنة.

ولقياس مشاركة الجمهور، يقيم مسح الموازنة المفتوحة الدرجة التي تمنحها الحكومة الفرصة للجمهور للمشاركة في عمليات وضع الموازنة. ويجب توفير مثل هذه الفرص في كافة مراحل دورة الموازنة من قبل السلطة التنفيذية والهيئة التشريعية وجهاز المراقبة الأعلى.

المقارنة الإقليمية



مراقبة الموازنة

ليس لدى السلطة التشريعية مكتب أبحاث متخصص للموازنة، ولم يتم تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى الجهات التشريعية قبل ثلاثة أشهر على الأقل قبل بداية عام الموازنة.

وعلاوة على ذلك، لم يتم تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى الجهات التشريعية قبل شهر من بداية عام الموازنة على الأقل.

يفحص مسح الموازنة المفتوحة مدى قدرة السلطات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا على توفير المراقبة الفعالة للموازنة. وتلعب هذه الأجهزة دورًا هامًا – غالبًا يكون منصوص عليه في الدساتير – في تخطيط الموازنات والإشراف على تنفيذها.

المراقبة من جانب جهاز الرقابة الأعلى



يوفر جهاز الرقابة الأعلى مراقبة محدودة للموازنة.

بموجب القانون، فهو يمتلك سلطة تقديرية ضخمة لإجراء عمليات المراجعة حسب ما يراه مناسبًا. وعلاوة على ذلك، لا يمكن إقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى دون موافقة من السلطات التشريعية أو القضائية، الأمر الذي من شأنه أن يدعم استقلاله. في النهاية، تم تزويد جهاز الرقابة الأعلى بموارد غير كافية للوفاء بمسؤولياته ولا يستخدم أي نظام لضمان الجودة.

الرقابة من جانب السلطة التشريعية



توفر السلطة التشريعية مراقبة ضعيفة في أثناء مرحلة التخطيط في دورة الموازنة ومراقبة ضعيفة أيضًا في أثناء مرحلة التنفيذ في دورة الموازنة.

التوصيات

تحسين المراقبة

- يجب على لبنان تحديد أولويات الإجراءات التالية لتعزيز مراقبة الموازنة:
 - وضع مكتب أبحاث متخصص للموازنة للسلطة التشريعية.
 - ضمان تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى الجهات التشريعية قبل ثلاثة أشهر على الأقل قبل بداية عام الموازنة.
 - ضمان أن يكون لدى جهاز الرقابة الأعلى التمويل الكافي لأداء مهامه، على النحو الذي تحدده أي جهة مستقلة (على سبيل المثال، السلطة التشريعية أو القضائية).

تحسين الشفافية

- يجب على لبنان تحديد أولويات الإجراءات التالية لتحسين شفافية الموازنة:
 - نشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.
 - نشر التقارير الدورية في الوقت المناسب.
 - إخراج الموازنة المقررة، وموازنة المواطنين، وتقرير المراجعة ونشرها.

تحسين المشاركة

- يجب على لبنان تحديد أولويات الإجراءات التالية لتحسين المشاركة في الموازنة:
 - وضع آليات فعالة وذات مصداقية (على سبيل المثال، جلسات الاستماع العامة، وعمليات المسح، وجماعات التركيز) للحصول على مجموعة كبيرة من آراء الجمهور حول الأمور المتعلقة بالموازنة.
 - عقد جلسات الاستماع للسلطات التشريعية حول الموازنات للوزارات، والإدارات، والوكالات التي يتم سماع شهادة الجماهير بها.
 - وضع الآليات رسمية للجمهور لمساعدة جهاز الرقابة الأعلى على تكوين برنامج المراجعة الخاص به والمشاركة في تحقيقات المراجعة.

المنهجية

تقدم الحكومة اللبنانية تعليقات بشأن نتائج استبيان مسودة الموازنة المفتوحة.

قام بالإشراف على البحث الخاص بإكمال مسح الموازنة المفتوحة لهذا:

يحي حكيم

الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد

شارع بدارو، منطقة سامي الصلح.

عمارة مانهاتن. الطابق الخامس

بدارو، بيروت

صندوق بريد ٥٥٢-٥٠،

لبنان

البريد الإلكتروني: info@transparency-lebanon.org

يستخدم مسح الموازنة المفتوحة معايير مقبولة دولياً وضعتها منظمات متعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (INTOSAI). وتُعد وسيلة للبحث تقوم على الحقائق وتقيم ما يحدث على أرض الواقع من خلال الظواهر القابلة للملاحظة بسهولة. واستغرقت العملية الكلية للبحث حوالي ١٨ شهراً تقريباً في الفترة ما بين مارس ٢٠١٤ حتى سبتمبر ٢٠١٥ واشترك فيها حوالي ٣٠٠ خبير في ١٠٢ دولة. وتمت مراجعة المسح إلى حد ما من إصدار عام ٢٠١٢ لعكس التطورات الناشئة في الممارسة الجيدة المقبولة ولتعزيز الأسئلة الفردية. ويمكن العثور على مناقشة كاملة لهذه التغييرات في الملاحظة الفنية المتعلقة بتشابهاً مؤشر الموازنة المفتوحة بمرور الوقت (انظر أدناه).

وعادة ما يتم دعم استجابات المسح بالاستشهادات والتعليقات. وقد يتضمن هذا الإشارة إلى الوثيقة العامة، أو البيان الرسمي من قبل الحكومة، أو تعليقات من المقابلة المباشرة مع مسؤول حكومي أو أي حزب معترف به.

للحصول على مزيد من المعلومات

تفضل بزيارة www.openbudgetsurvey.org للحصول على مزيد من المعلومات، بما في

ذلك:

- مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٥: التقارير الدولية
- مجموعة من البيانات الفردية لكل دولة من ١٠٢ دولة تم مسحها.
- الملاحظة الفنية المتعلقة بتشابهاً مؤشر الموازنة المفتوحة بمرور الوقت.

يتم تجميع المسح من خلال استبيان تعدد كل مقاطعة من المقاطعات بواسطة خبراء موازنة مستقلين وغير منتسبين لأي حكومة وطنية. وبعد ذلك تتم مراجعة الاستبيان الخاص بكل مقاطعة من المقاطعات بشكل مستقل بواسطة خبير من الخبراء المجهولين الذي لا تربطه أي صلة بالحكومة. وعلاوة على ذلك تقوم شراكة الموازنة الدولية بتوجيه الدعوة إلى الحكومات للتعليق على نتائج مسودة المسح والنظر في هذه التعليقات قبل الخلوص إلى النتيجة النهائية للمسح.